



قبل انفجار مرفأ بيروت.

قصر الدبلوماسية اللبنانية العريقة صار من التاريخ

دمر انفجار مرفأ بيروت المبنى التاريخي لوزارة الخارجية والمغتربين الذي عاصر الدبلوماسية اللبنانية رسمياً منذ العام 1947، حين اطلقت تسمية وزارة الخارجية والمغتربين على "قصر بسترس". كذلك اطلقت تسمية وزير الخارجية والمغتربين للمرة الاولى على رأس الدبلوماسية اللبنانية، وذلك في 7 حزيران 1947 وتولى حقيبة الخارجية انذاك حميد فرنجي

كان وقع تدمير اجزاء كبيرة من المبنى التاريخي كوقع الصاعقة فوق رؤوس الدبلوماسية اللبنانية. صودف ان في يوم الانفجار المشؤوم، شهد المبنى التاريخي آخر انشطته في حلته المعروفة، وهي حفل التسليم والتسلم بين وزير الخارجية المستقيل ناصيف حتي والوزير الجديد السفير شربل وهبه الذي ما لبث ان استقال مع حكومة الرئيس حسان دياب في 10 آب الفائت. في اليوم التالي للانفجار، توجه الوزير وهبه برفقة كبار الدبلوماسيين لتفقد الاضرار الهائلة التي لحقت بالمبنى. من جهته، جال الامين العام لجامعة الدول العربية احمد ابوالغيث في وزارة الخارجية

والمغتربين، مؤكدا ان الشعب اللبناني بارادته الصلبة سيتمكن من اعادة بناء بيروت واعمارها. بحسب المعلومات، فان لجنة المهندسين التي عينت المبنى في الاونة الاخيرة، اوصت باخلائه فوراً لانه تعرض لاضرار فادحة، حتى انه بات بلا سقف. لذلك، يتم حالياً تجهيز بضعة مكاتب في السرايا الحكومية لكي يشغلها وزير الخارجية والمديريات في الخارجية اللبنانية، في حين تجري في الوقت عينه اتصالات مع عدد من الدول للمساعدة في تمويل اعادة تشييد مبنى جديد لوزارة الخارجية والمغتربين من المفترض ان يكون على قطعة ارض مجاورة لساحة الشهداء. علماً ان وزير الخارجية والمغتربين السابق عدنان

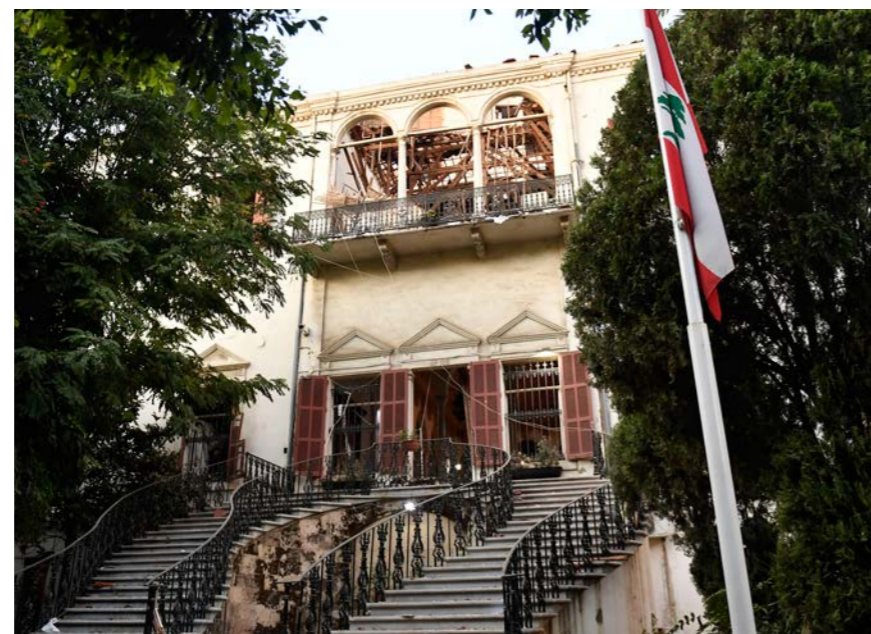
للمصير نفسه، فملكته انتقلت من يد الى يد، وحديقته جزئت وبيعت، والمالكون الجدد يطالبون وزارة الخارجية بالاخلاء وتسليمهم الساحات وينتظرون منها ذلك لاقامة ابنية استثمارية عليها. وكان بناء جديد مخصص للوزارة قد ارتفع في السبعينات من القرن السابق قرب قصر بعدا في الجهة الشرقية الجنوبية منه، لكنه لم يستكمل وظل كما يقول البناؤون: على الباطون".

يشير السفير الحسن الى ان "الحروب اللبنانية 1975 - 1990، واسقاطاتها الامنية والادارية والسياسية، حرقت استعمال المبنى عن هدفه. فمنذ اكثر من 20 سنة لحظت اعتمادات لتشييد مقر جديد للوزارة، او على الاقل للشروع في ذلك، وحالت اعتبارات ربما تكون في مجملها سياسية وبالمعنى الهابط للسياسة دون التنفيذ.

”

**قصر بسترس" عاصر
الدبلوماسية اللبنانية منذ
العام 1947**

“

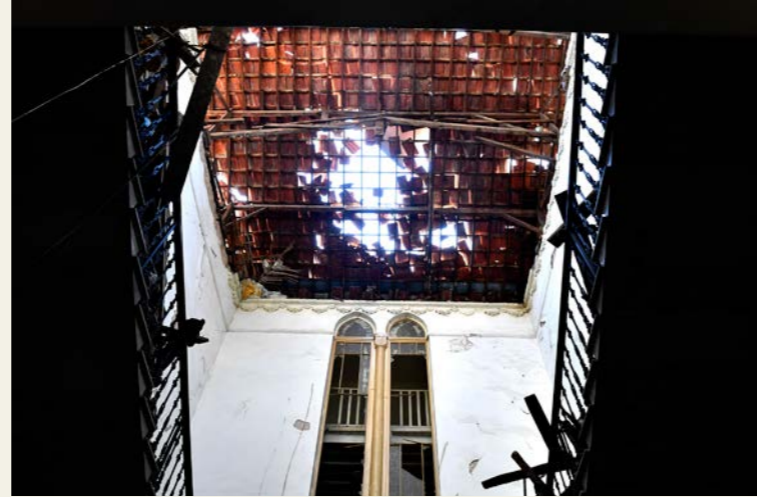


وبعده.

وتعاقبت الحكومات وصارت الاعتمادات ترحل من موازنة الى موازنة عاما بعد عام، من دون ان يتمكن وزراء الخارجية الذين تعاقبوا على هذا المنصب، وعلى الرغم من محاولات بعضهم المتكررة بكل جدية، من اقناع حكوماتهم بتنفيذ المشروع، وان كانت تصميماته جاهزة تماماً واعتماداته نوعاً ما كذلك".

يتألف قصر بسترس من ثلاث طبقات: "الارضية على جانبي السلم الرخامي الامامي المؤدي الى المدخل الرئيس للقصر في الطبقة الاولى، والسلم على شكل قوسي دائرة، غربي وشرقي بينهما مساحة فارغة في وسطها نصب صغير. يبلغ علو الطبقة الارضية حوالي 3 امتار، وتضم في جناحها الممتد الى غرب السلم مكتبة الوزارة ومحفوظاتها القديمة، وفي جناحها الشرقي مخفر الدرك التابع لها، وفي اقصى الجناح مطبخ صغير مستأجر من شخص عادي يزود مكاتب الوزارة مشروبات الضيافة من شاي وقهوة وليموناضة وعصير".

يضيف السفير الحسن: "اما الطبقة الاولى، فعملوها ما بين خمسة وستة امتار وسقوفها مشغولة باشكال من الجص، مطلية باللون الذهبي، ولم يعد لها من اثر اليوم حسبما لاحظت الا في مكتب الوزير. المدخل الرئيسي يؤدي الى بهو واسع من قسمين، الاول الذي يلي المدخل مباشرة فسيح طويل في وسطه طاولة اثرية مستطيلة الشكل، والثاني في اقصى الاول، اقل مساحة ويستعمل اليوم كغرفة انتظار لزوار الوزير او الامين العام. على الجدران ثلاث او اربع لوحات قديمة فضلا عن مرآة تراثية ضخمة الى يسار المدخل تقوم على صندوق خشبي اكاجو. الى الجانب الغربي من البهو، ثلاث غرف واسعة تضم على التوالي مكتب الامين العام، مكتب الوزير، فمكتب مدير المراسم. الى الجانب الشرقي جناح يضم على التوالي قاعة اجتماعات فسيحة، فمساحة يقوم فيها سلم رخامي مزدوج يؤدي الى الطبقة الثانية، ووراء السلم غرفة شمالية تشغلها دائرة القلم والضاربات على الالات الكاتبة والحقيبة الدبلوماسية، وغرف جنوبية يشغلها رئيس الديوان، فالموظفون التابعون للمراسم، وبين الشمالية والجنوبية ممر يؤدي الى مدخل فرعي للقصر، ويقع في اقصاه قبل المدخل مرحاضان. تضم الطبقة الثانية مديرية الشؤون السياسية ◀



بفروعها واقسامها، وموظفيها الديبلوماسيين والاداريين ومحفوظاتها ودائرة الرموز التي اصبحت اليوم مديرية الرموز بجميع مكاتبها وموظفيها والمعدات اللازمة لها. اما باقي دوائر الوزارة فكانت في بناية الطبال المجاورة. هذه البناية كانت في الواقع كناية عن مبنين متلاصقين يفصلهما جدار مشترك. وقد شيئا على عقارين متاخمين يملكهما آل طبال، الاول للجهة الشمالية على العقار 409، من خمس طبقات ومدخله الى الغرب، والثاني للجهة الجنوبية على العقار 2300، من ست طبقات ومدخله من الجنوب. وبعدها استاجرت الوزارة القسم الشمالي من بناية الطبال في العام 1960، دعته ضرورات التطور والتوسع الى استئجار القسم الجنوبي في العام 1963. وقد تم فتح باب في الجدار الفاصل على مستوى الطبقة الثالثة لتأمين ممر داخلي بين القسمين، وتوزعت دوائر الوزارة على قسمي البناية. في مطلع السبعينات، استاجرت الوزارة طبقتين من مبنى يبعد عنها حوالي 600 متر، على جادة شارل مالك، لايواء مكتبها المتنامية ومحفوظاتها القديمة التي لم تعد قيد الاستعمال اليومي. في اواخر التسعينات تمددت اكثر واستاجرت بضعة طبقات من مبنى جديد شيد في جوارها لا يفصله عن القسم الجنوبي من بناية الطبال غير طريق فرعية لا يتعدى عرضها الامتار العشرة. استمرت الوزارة في التوسع حتى اصبحت دوائرها موزعة على اربعة مباني، في الوقت الذي كانت تجهد فيه، كما لا تزال تجهد اليوم، من اجل انشاء مبنى موحد لها."

يذكر انه في مناسبة التسليم والتسلم بين وزير الخارجية السابق علي الشامي وسلفه الوزير فوزي صلوح في 12 تشرين الثاني 2009، كان موضوع البناء الموحد للوزارة من بين الملفات العالقة التي اودعها السلف الى الخلف. ما حدا بالوزير الشامي وقتها الى القول: "من الملاحظ ان الوزير صلوح اورث الوزارة واورثي ثقلا كبيرا، وسوف ابذل جهدا لتخطي هذا العبء." ("النهار" الجمعة في 13 تشرين الثاني 2009). كان الوزير صلوح قد ورث هو الآخر تلك الملفات عن سلفه الذي كان ورثها بدوره عن سلفه ايضا، الى ان وصل الى اواسط الثمانينات وربما الى ما قبلهما من القرن الماضي، ووصلنا الى ما نحن عليه ولم ينفذ شيء مما خطط له.